

### جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية  
مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر  
فرقة بحث "إصلاح الدولة في الجزائر"

إلى السيد المكلف بتسيير شؤون إدارة المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي  
الموضوع : تقرير حصيلة التظاهرة العلمية : (الملتقى الوطني حول)

السياسات العامة التعليمية بين التحديات المجتمعية و السياسات المقترحة  
"دراسة تقييمية"

المرجع : جدول إرسال رقم 150: المؤرخ في 10 أكتوبر 2022

إرسال رقم 431م.ع.ب.ع.ب.ع.ت.ت. المؤرخ في 29 أوت 2022

تاريخ انعقاد الملتقى : يوم 30 جانفي 2023  
من 09 سا صباحا إلى 16سا 30 مساء

يشرفني أن أرسل إليكم حصيلة التظاهرة العلمية ، وهي عبارة عن ملتقى وطني حول  
"السياسات التعليمية العامة بين التحديات المجتمعية والسياسات المقترحة: دراسة تقييمية " التي  
تدخل في إطار نشاطات مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر والذي تم تنظيمه  
من طرف فرقة "إصلاح الدولة في الجزائر" يوم 30 جانفي 2023 و ذلك بمقر كلية العلوم  
السياسية و العلاقات الدولية " مدرج يوغو شافيز" بحضور عدد من المشاركين (طلبة جامعيين،  
أساتذة باحثين من جامعات مختلفة و كذا خبراء علوم التربية و المنظومة التعليمية عامة).

- بداية وقبل كل شيء تم الاستماع الى تلاوة لآيات بينات من الذكر الحكيم، و منه الى النشيد الوطني ، بعدها تفضل السيد عميد كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية الدكتور سليمان أعراج بإلقاء كلمة رحب فيها بالضيوف الكرام والمشاركين وكل الحضور، ثم تحدث قليلا عن أهمية الموضوع الذي هو في الحقيقة موضوع الساعة ، ومنها تم الإعلان عن افتتاح الملتقى.





- بعد الاستراحة و في الفترة المسائية تم تقسيم المشاركين كما هو وارد في البرنامج على ورشات علمية، أين تم تدخل كل الأعضاء، كل في المحور الذي تم اختياره، و ذلك في جو سادته الحماس و النقاش نظرا لأهمية الموضوع.



- و في آخر اليوم اختتم الملتقى بجملة من الإقتراحات تم وضعها في شكل توصيات وهي كالتالي :

← العمل على ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل و جعل الجامعة شريكا في إيجاد حلول للمشكلات التنموية، وإشراك الشريك الاقتصادي و الاجتماعي في تحديد مضامين التكوين بالجامعة.

← الاستثمار في اقتصاد المعرفة و جعله محركا للتنمية الشاملة.

← تحسين مقروئية الشهادات في سوق العمل.

← الاستعانة بالمكاتب الاستشارية في كل المراحل التعليمية بداية من مرحلة التصور حتى المرحلة التقييمية.

← جعل سياسة التوظيف في القطاع التعليمي بكل أطواره خاضعة لاعتبارات خاصة مرتبطة بحساسية القطاع.

← ربط الجسور الضرورية بين التعليم العام و التعليم التقني و التكوين المهني بما يحقق النجاعة الشاملة.

← ضرورة وضع استراتيجيات دقيقة بإشراك كل فواعل المنظومة التعليمية و الاستثمار في قطاع التعليم بإرساء الطرق الحديثة للتعلم.

← إجبارية شراكة مخابر البحث على مستوى الجامعات بالقطاع الاقتصادي لبناء نموذج جديد يعتمد على استراتيجية ضمان الجودة في التعليم العالي و البحث العلمي.

← وضع السياسات العامة التعليمية في سياق الرؤية العامة للدولة، و الابتعاد عن النظر للقضايا التعليمية على أنها مستقلة عن القطاعات الأخرى.

بعد التوصيات تم توزيع الشهادات على المشاركين في الملتقى وبهذا تم اختتام فعاليات التظاهرة العلمية .



تقبلوا سيدي المدير فائق الإحترام والتقدير

رئيسة الملتقى : د. حورية حمزة

المرفقات :

- دعوة للمشاركة
- برنامج الملتقى